



فلسطين تحت الاحتلال:

هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة؟



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

إعداد: فراس جابر – باحث مؤسس

أيار 2018

Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)



[www.almarsad.ps](http://www.almarsad.ps) | [almarsad@almarsad.ps](mailto:almarsad@almarsad.ps)

FB:facebook.com/Social.and.Economic.Policies.Monitor/

الأثر الكارثي لحصار الاحتلال البري والبحري والجوي على الفلسطينيين في القطاع.

الحكومة الفلسطينية تعاملت مع أجندة التنمية المستدامة 2030 كإطار مساعد وليس أساسي في التخطيط للتنمية فلسطينياً، وتم التعامل مع أولويات التنمية المستدامة للست أعوام الأولى ضمن إطار تخطيط وطني لمدة ست أعوام، وتم دمج الأهداف ضمن أجندة السياسات والاستراتيجيات القطاعية.<sup>2</sup>

من جانب آخر، يظهر الفريق الوطني والجهد الحكومي الفلسطيني المبذول في إطار إعادة إنتاج نفس السياسات والممارسات، حيث لا تغيير على توجهات الحكومة التنموية، وتحديدًا في إطار التشغيل والعمل، الحماية الاجتماعية، تقديمية الضرائب، التنمية الزراعية والصناعية، والإنفاق الحكومي، والتي من المفترض أن تساهم في تقليل الفقر والبطالة وفي تعزيز المساواة، بل على العكس هناك استغلال لحالة الانقسام السياسي من أجل إصدار قرارات بقوانين تستهدف تضيق مساحة عمل المجتمع المدني، وتحاول السيطرة على القضاء، وتتصالح مع الشركات الكبرى على حساب المجتمع الفلسطيني كما يظهر في عدد من المشاريع الكبيرة التي يتم إخلاء السكان من أراضيهم دون أي مسوغ قانوني أو بديل ملائم مبني على تشاور مجتمعي حقيقي لصالح تحقيق أرباح لتلك الشركات.

بعد مضي أكثر من عامين على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته رقم (90) المنعقدة بتاريخ 2016/2/19 بتشكيل فريق وطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، بهدف المساهمة في تعميم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أن نتائج عمل هذا الفريق لم تظهر بعد، رغم عمل الحكومة على محاولة إدماج الأهداف والمؤشرات ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية.

السبب الرئيس وراء عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على ذلك هو الاحتلال الاستيطاني حيث ما زال يعمل على تدمير أي مقومات للتنمية في فلسطين، إضافة إلى السيطرة على الأرض والنهب المستمر للموارد الطبيعية والمالية، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، وحصار قطاع غزة، وكما تشير دراسة حديثة للأونكتاد<sup>1</sup> أن الاحتلال هو السبب الرئيسي في منع الفلسطينيين من تحقيق "الحق في التنمية".

بمراجعة لبعض المؤشرات نستطيع أن نتبين الخطر، حيث ارتفعت البطالة لتصل إلى 27.7% في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فيما بلغت في قطاع غزة 44%، فيما بلغت نسبة الفقريين الفلسطينيين لعام 2017 حوالي 29%، بينما بلغت هذه النسبة في قطاع غزة أكثر من 53% فيما يظهر

<sup>1</sup> UNCTAD. 2018. The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People and their Human Right to Development: Legal Dimensions.

<sup>2</sup> محمود عطايا. ورشة عمل: فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة. 2018/5/3، رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

## الهدف الأول: القضاء على الفقر أم تخفيفه؟

تظهر أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الفقر في ازدياد مستمر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 حيث بلغت النسبة 29.2%، ويتبين أن معدلات البطالة السائدة كانت الأعلى بين الشباب للفئة العمرية 15-24 سنة بواقع 64.7%. هذا بدوره ساهم بتفاقم وضعف الواقع الاقتصادي في قطاع غزة، مما حوّل ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة إلى فقراء، حيث بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة 53.0%، وهي تفوق نسبة الفقر في الضفة الغربية بحوالي أربعة أضعاف والبالغة نحو 13.9% وذلك في العام 2017.<sup>3</sup>

وعلى الرغم من ازدياد الموازنة العامة الفلسطينية بشكل مطرد، حيث بلغت لعام 2018 حسب قرار بقانون بشأن الموازنة العامة 2018 حيث تبلغ قيمة الموازنة حوالي 5 مليارات دولار، بحيث يبلغ إجمالي الإيرادات 3.8 مليار دولار، فيما يبلغ التمويل الخارجي لدعم الموازنة وتمويل النفقات التطويرية 775 مليون دولار، وتبلغ النفقات الجارية وصافي الإقراض 4.5 مليار دولار، كما تبلغ النفقات التطويرية 530 مليون دولار، وتبلغ الفجوة التمويلية 498 مليون دولار بمعدل شهري يبلغ حوالي 40 مليون دولار<sup>4</sup> إلا أن هذه الموازنات والجهود لم تسهم في تخفيف نسب الفقر والبطالة.

التوجه الحكومي ليس القضاء على الفقر بل الحد منه حسب تصريح ممثل وزارة التنمية الاجتماعية<sup>5</sup>، وتعتمد الوزارة في هذا التوجه على برنامج أساسي تحت مسمى برنامج التحويلات النقدية ويمول من قبل الاتحاد الأوروبي، البنك الدولي، والموازنة العامة، ويعمل على صرف مساعدات نقدية للأسر الفقيرة تبلغ 750-1800 شيكل<sup>6</sup> كل 3 أشهر، ويقدم البرنامج مساعدات لحوالي 110 آلاف أسرة بموازنة قدرها 130 مليون دولار سنوياً<sup>7</sup> وذلك في انخفاض عن الأعوام الماضية التي وصلت بها أعداد الأسر المستفيدة من البرنامج التي بلغت 120 ألف أسرة، إضافة إلى ذلك ستقدم وزارة التنمية الاجتماعية وضمن برنامج التمكين الاقتصادي ما قيمته 40 مليون شيكل كمنح تمكين اقتصادية.

انخفاض عدد الأسر المستفيدة جاء نتيجة مراجعة من قبل الوزارة لمعايير الاستفادة، حيث تم شطب عدد كبير من الأسر من البرنامج ولم يأتي الانخفاض نتيجة خروج هذه الأسر من دائرة الفقر، كما تظهر الأرقام فإن نسب الفقر في ازدياد مستمر، كما أن برنامج التمكين الاقتصادي والذي عمل حتى الآن مع حوالي 28 ألف أسرة إلا أن

<sup>3</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيان صحفي "السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى السبعون لنكبة فلسطين". 2018/5/14.

<sup>4</sup> مجلس الوزراء الفلسطيني. اجتماع مجلس الوزراء (193). الرابط الإلكتروني:

<http://www.palestinecabinet.gov.ps/Website/AR/ViewDetails?ID=41298>

<sup>5</sup> أيمن صوالحة. ورشة عمل: فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة. 2018/5/3، رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

<sup>6</sup> ILS to US dollar rate is 3.6.

<sup>7</sup> التقرير الوطني.

المبالغ المالية المرصودة له (أكثر بقليل من 11 مليون دولار أمريكي) صغير جداً حتى يتمكن من تحقيق نتائج واضحة على مستوى تمكين الأسر اقتصادياً بما يخرجهم من دائرة الفقر إلى دائرة التمكين.

يرى المجتمع المدني أن الاحتلال الاستعماري يعمل دائماً على إفقار المجتمع الفلسطيني، وعلى تدمير أي مقومات صمود أو بنية تحتية كما في الحروب المتتالية على قطاع غزة والذي أدت إلى جعل نسب الفقر داخل القطاع تزيد عن نصف المجتمع، كما أن سيطرة وتحكم الاحتلال بالمعابر ومناطق (ج)، إضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية التي جعلت من الاقتصاد الفلسطيني مشوهاً وتابعاً للسبب الأساس في الفقر البنيوي للمجتمع والأفراد. كما أن سياسات السلطة تعمل على "السيطرة" على الفقر أكثر من الحد منه، ناهيك عن القضاء عليه، لأن الأداة الرئيسية وهي المساعدات النقدية تعمل فقط على ديمومة مستوى من الفقر "المقبول" دون وجود أسس ملائمة لأرضية الحماية الاجتماعية.

## العمل اللائق: هل يوجد عمل أصلاً؟

بلغت نسبة البطالة داخل المجتمع الفلسطيني 27.7% في العام 2017، وما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في قطاع غزة 43.9%، مقابل 17.9% في الضفة الغربية. وبلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 364 ألف عاطل عن العمل، وترتفع معدلات البطالة للنساء أكثر منه للرجال مع زيادة هذه الفجوة في الأعوام الأخيرة، حيث بلغ المعدل للذكور 22.5% في العام 2017، بينما بلغ معدل البطالة للإناث 47.8% لنفس العام<sup>8</sup>. ونرى أن أعلى معدلات البطالة قد سجلت لدى الشباب، وتحديداً الفئة العمرية بين 20-24 عاماً حيث بلغت 49.6%، وكذلك سجلت الإناث اللواتي أمهين 13 سنة دراسية فأكثر أعلى معدل بطالة وصل إلى 52.2% من إجمالي الإناث المشاركات في قوى العمل، كما وصلت نسبة البطالة بين الخريجين/ات حوالي 35%<sup>9</sup>.

لم تساعد كافة برامج المانحين على حل مشكلة البطالة داخل المجتمع الفلسطيني، بل على العكس تفاقمت نسب البطالة، وتحديداً في قطاع غزة، والذي يخضع لحصار بري وبحري وجوي مستمر لأكثر من عقد من قبل قوات الاحتلال، إضافة إلى إغلاق السلطات المصرية لمعبر رفح معظم أيام السنة، ومحاربة ظاهرة الأنفاق بناء على طلب من الحكومة الأمريكية، والتي شكلت بديلاً لإدخال المواد الغذائية وباقي السلع إلى القطاع. الأمر الذي زاد من الرغبة في الهجرة، كما يظهر من مسح الشباب الفلسطيني 2015 أن حوالي 24% من الشباب (15-29) سنة في فلسطين لديهم الرغبة للهجرة للخارج، وبلغت نسبة الشباب الذين يرغبون في الهجرة للخارج في قطاع غزة 37% مقابل 15% في

<sup>8</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. عشية الأول من أيار، عيد العمال العالمي، السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني تستعرض الواقع العمالي في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للعمال.

<sup>9</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. مسح القوى العاملة دورة (كانون ثاني - آذار 2018). رام الله - فلسطين.

الصفة الغربية. كما يلاحظ أن الذكور من الشباب هم أكثر ميلاً للتفكير في الهجرة للخارج مقارنة بالإناث الشابات إذ بلغت هذه النسبة للذكور 29% مقابل 18% لدى الإناث الشابات<sup>10</sup>.

كما أن تدخلات الجهات الرسمية الفلسطينية ليست ذات جدوى، فما رصدته الحكومة من ميزانيات تطويرية لقطاع العمل للفترة 2014-2016 يبلغ 16 مليون دولار فقط، أي ما يعادل 5.6% من مجمل الميزانية التطويرية للحكومة، وهذا المبلغ الزهيد يراد له أن يحقق إنتاج وظائف لائقة لمئات آلاف العاطلين عن العمل! كما أن أوجه صرف هذا المبلغ توجه لإنشاء مراكز التدريب المهني، دعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية، وضمان السلامة المهنية في العمل. وإذا ما نظرنا للهدف المتمثل بحماية وتمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز مشاركتها الأوسع في سوق العمل والوصول إلى جميع الخدمات الأساسية (رزمة من الأهداف) فقد تم تخصيص 9 مليون دولار فقط لتحقيق هذه الرزمة من الأهداف<sup>11</sup>.

الأداة الرئيسية الثانية لمعالجة أزمة البطالة الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية والذي تأسس عام 2003 ولم يفعل إلا عام 2011، ورغم الرهان العالي على هذا الصندوق ووفقاً لرؤيته من أجل تحفيز سياسات التشغيل وتوليد فرص العمل إلا أن المورد الأكبر للصندوق وهو قرض إيطالي قيمته 30 مليون دولار قد تم توجيه جزء كبير منه إلى شركات الإقراض من أجل إقراض مشاريع خاصة بالشباب والنساء، أي أن الصندوق يساهم في إعادة إنتاج نفس السياسات التي لم تؤدي إلى معالجة أزمة البطالة.

### إذاً، أين يذهب الفلسطينيون للعمل؟

نرى أن البطالة أزمة بنيوية داخل الأراضي الفلسطينية، وتضرب بقوة أكثر قطاع غزة، الشباب، الخريجين وتحديدًا النساء المتعلقات، بينما ما زالت تدخلات الجهات الرسمية المختصة غير فعالة وصغيرة المدى، لذا يضطر الفلسطينيون إلى اللجوء إلى خيارات أخرى، ومنها العمل داخل الخط الأخضر والمستوطنات والذين بلغ عددهم حوالي 121 ألف عامل/ة ويشكلون ما نسبته 13% من مجمل العمال، إضافة إلى وجود عدد كبير يعملون بشكل غير منظم حسب معايير منظمة العمل الدولية، ويشكلون ما نسبته 60% من مجموع العاملين/ات.

توفر إذا المخاطرة بالذهاب للعمل داخل الخط الأخضر والمستوطنات، وفي كثير من الأحيان بدون تصاريح، إضافة إلى العمل بشكل غير منظم سواء داخل منشآت غير منظمة، أو حتى عمل غير منظم داخل منشآت منظمة ملاذاً كبيراً للعمال من أجل توفير لقمة العيش، وهل هل يحقق هذا النوع من العمل شروط العمل اللائق؟

نرى أن قلة قليلة من العمال لديهم عقود عمل ونسبة 27.1% بينما 51.4% ليس لديهم عقود عمل، و21.5% يعملون بموجب اتفاق شفوي. كما أن 75% لا يحصلون على مكافأة نهاية خدمة، و76% لا يحصلون على

<sup>10</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2015. مسح الشباب الفلسطيني: النتائج الأساسية. رام الله - فلسطين.

<sup>11</sup> جابر، فراس وإياد الرياحي. 2016. العمل غير المهيكل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بيروت: الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية.

إجازات سنوية، 77% لا يحصلون على إجازات مرضية، 59% من النساء لا يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، كما أن ما نسبته 36% يحصلون على أقل من الحد الأدنى للأجور البالغ 1450 شيكلاً<sup>12</sup>.

يظهر هذا أن نسب البطالة عالية جداً داخل المجتمع الفلسطيني، كما أن محاولات التكيف وإيجاد بدائل بالعمل داخل الخط الأخضر والمستوطنات، والعمل بشكل غير منظم لم يساهما بشكل جدي في تخفيف البطالة، كما أن شروط وظروف العمل لعدد كبير من العمال من حيث الأجور والحقوق هي غير لائقة، ولم تنفع محاولات وزارة العمل وصندوق التشغيل في خلق وتوليد فرص عمل من ناحية، أو من حيث تحسين شروط العمل من ناحية أخرى.

التحكم الاحتلالي الكامل بالاقتصاد الفلسطيني، واعتماد السلطة الفلسطينية على مقاربات تنموية ليبرالية أدت إلى زيادة نسب البطالة، كما أن سياسات وبرامج السلطة الفلسطينية من أجل خلق فرص عمل والتشغيل بقيت قاصرة عن إدراك أن المسألة مترابطة، وأن التنمية يجب أن توجه للقطاعات الإنتاجية والأكثر قدرة على استقطاب الأيدي العاملة، وأن الرهان على القطاع الخاص لوحده لتوليد النمو والتشغيل قد فشل فشلاً ذريعاً بعد أكثر من عقد على هذا الرهان.

## التعليم الفلسطيني: هل يسعى للجودة والمساواة؟

يركز الهدف الرابع على ضمان التعليم الجيد المنصف، والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، كما أولى الفلسطينيون تاريخياً التعليم مكانة كبرى ووضعوه بين أولويات الإنفاق، ولكن أخذت صورة التعليم/ المتعلم/ المعلم بالتراجع خلال السنوات الماضية. ساهم في ذلك أن التعليم لم يعد المخرج/ الحل من أجل تطوير رأسمال معرفي/ رمزي، كما أنه لا يساهم في إيجاد فرصة عمل لائقة للخريج/ة كما نرى بنسبة بطالة تصل إلى 35% في صفوف الخريجين/ات<sup>13</sup>.

التعليم العام في فلسطين مجاني حتى نهاية المرحلة الثانوية، ويدفع الطلبة رسوم رمزية للالتحاق بالمدارس الحكومية أو مدارس وكالة الغوث (تخدم اللاجئين الفلسطينيين) أما المدارس الأهلية والخاصة فلديها رسوم تتراوح بين المتوسطة والعالية. كما أن الكليات والجامعات تفرض رسوماً من أجل التعليم المتوسط والجامعي والعالي، وتزداد الرسوم سنوياً، بحيث أصبحت قضية صراع بين مجالس الطلبة وإدارات الجامعات التي تصر على وجود أزمة مالية لديها وأن الوزارة لا تقدم الدعم المالي الكافي من أجل تغطية تكاليف الجامعات<sup>14</sup>.

<sup>12</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2018. مسح القوى العاملة دورة (كانون ثاني - آذار 2018). رام الله - فلسطين.

<sup>13</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سابق.

<sup>14</sup> الزاغة. عادل. جامعة بيرزيت. الرابط الإلكتروني: <http://www.birzeit.edu/ar/blogs/hwl-lzm-lmly-fy-jm-byrzyt>

المعلم/ة الفلسطيني/ة بدوره لا يلقي التقدير الكافي، ولا يأخذ راتباً يكفي لحياة كريمة، هذا ما دفع بعشرات آلاف المعلمين خلال عام 2016 فيما سمي "بحراك المعلمين" إلى الإضراب عن العمل، والتظاهر أمام مجلس الوزراء من أجل تحسين رواتبهم، ودورهم في العملية التعليمية، إضافة إلى تمثيلهم النقابي، هذا الحراك الذي قمع من قبل الحكومة والأجهزة الأمنية، وفرض عليهم قيادة لهم معينة من قبل مؤسسة الرئاسة، كما قامت حديثاً الحكومة بإحالة قسرية<sup>15</sup> لعدد كبير من قيادات حراك المعلمين على التقاعد المبكر من أجل وقف دورهم وتأثيرهم.

الصورة الإيجابية التي نلاحظها هي زيادة الإنفاق على التعليم حيث وصل عام 2017 إلى 20.7% من إجمالي موازنة الحكومة، وبذلك تكون موازنة التربية والتعليم العالي قد حققت تطوراً ملحوظاً في نسبتها، مقارنة بمعدلات الإنفاق العام خلال السنوات الثلاث الأخيرة. حيث بلغت 17.7% في عام 2014 إلى 17.0% في عام 2015، إلى 19.96% عام 2016. فيما بينما بلغت تكلفة الطالب الواحد في قطاع التعليم (849.44) دولار، ومع ذلك فإن أي زيادة في الإنفاق تذهب عادة لإنشاء المباني، أو زيادة في الأجور، أو تعيينات جديدة، بمعنى أنها لا تستهدف تطوير العملية التعليمية نفسها، فنصيب النفقات التطويرية متدني ضمن الموازنة المخصصة للوزارة حيث تشكل 18% فقط، في حين أن 66% يتم صرفها على الرواتب والأجور، مما يجعل من عمليات التطوير عرضة لاشتراطات المانحين وتوجهاتهم. كما أن التدني في جودة التعليم ترك أثره بصورة ملاحظة على تأهيل وموائمة المدارس للطلبة من ذوي الإعاقات المختلفة، ومدى قدرة النظام التعليمي على دمج واستيعاب الطلبة ذوو الإعاقات داخل مؤسساته على اختلاف السلطات المشرفة عليه، ف 35% من الأطفال ذوي الإعاقات ممن هم في سن الالتحاق بالتعليم غير ملتحقين بأي مؤسسة تقدم التعليم النظامي، كما أن عدد الطلبة المستفيدين من غرف المصادر المفعلة قليل جداً، بل إنها تشكل عقبة أمام مسألة دمج الأطفال ذوي الإعاقات، والتي تعود بجزئها الأكبر إلى كون المعلمين غير مؤهلين للتعامل مع هذه الفئة من الطلبة مما يؤدي إلى التسرب أو الجلوس في البيت أو الذهاب إلى عدد محدود من المدارس المتخصصة، بالتالي ليس هناك دمج حقيقي<sup>16</sup>.

غياب التمويل الكافي لموازنة التعليم لا يشكل المعيق الأساسي والوحيد لجوانب القصور العديدة التي تؤثر بصورة واضحة على جودة التعليم ومخرجاته في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فمع توفر التمويل على سبيل المثال لبناء مدارس جديدة في العديد من المناطق المهمشة إلا أن القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال تحول دون تطوير جودة التعليم ونوعيته. فبالرغم من ارتفاع أعداد الخريجين من التعليم العالي وارتفاع نسب البطالة في المجتمع الفلسطيني إلا أنه في المقابل تواجه وزارة التربية والتعليم نقصاً حاداً في المعلمين في مناطق عدة كنتيجة للقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل كما هو الحال في منطقة القدس. فهذه المدينة تحديداً تعاني منذ احتلالها من أسوأ حالات الاضطهاد والقهر والظلم، مما انعكس سلباً على ساكنيها وفي طبيعتهم عناصر النظام التعليمي من الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور من خلال المضايقات التي تمارسها سلطات الاحتلال. فالتعليم ترجمة لما تعاشه

<sup>15</sup> مؤسسة الحق. الرابط الإلكتروني:

[http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com\\_content&view=article&id=910:qq-&catid=82:2012-05-09-07-27-45&Itemid=197](http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=910:qq-&catid=82:2012-05-09-07-27-45&Itemid=197)

<sup>16</sup> مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ومركز إبداع المعلم. 2018. تقرير الجودة والمساواة في التعليم. غير منشور.

المدينة من أوضاع تعيق أي جهد تطويري مبذول. كما أن الوزارة بوضع ميزانيتها الحالي لا تستطيع منافسة معدلات أجور بلدية الاحتلال بل إنها عاجزة عن منافسة خدمات المدارس التي تدعمها البلدية. ويخضع تطوير البنية التحتية في تلك المدارس لقيود مشددة من قبل الاحتلال<sup>17</sup>.

استمرار القيود المفروضة على الحركة والتنقل، جعل من وضع قطاع غزة لا يختلف حالاً مع ظروف التكديس والاحتفاظ، بإغلاق وحصار غزة لأكثر من عشر سنوات ترك آثاره السلبية على اكتساب خبرات خارجية أو تخصصات جديدة كان بإمكان الطلبة اكتسابها من جامعات خارج حدود غزة، أو الاستفادة من التدريبات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالتعليم ويجري إهمال تلك الآثار السلبية عند الحديث عن انخفاض جودة التعليم. وعليه نحن بصدد مناقشة أوضاع معقدة تجعل من مسألة توافر التمويل الكافي ورصد الميزانيات، لا تشكل بأي حال من الأحوال ضماناً لحل إشكالية الجودة والمساواة في التعليم. بل إن حجم الإشكالات في قطاع غزة يصبح أكثر تعقيداً مع أوضاع تتبع نظام الفترتين (الصباحية والمسائية بإدارة واحدة) الذي ما زال معمولاً فيه بالكثير من مدارس أونروا والمدارس التابعة للحكومة ويستثنى من ذلك القطاع الخاص، ف (70% من مدارس وكالة الغوث للاجئين، و63% من المدارس الحكومية تعمل بنظام الفترتين)، كما تعمل ست مدارس بنظام الثلاث فترات للتدريس حتى يتم استيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال وذلك بسبب النقص في عدد المدارس والغرف الصفية<sup>18</sup>.

يرى ممثلو المجتمع المدني، وتحديدًا العاملين في القطاع التربوي إضافة إلى التحديات السابقة عدداً من المشاكل والصعوبات التي تواجه التعليم الفلسطيني، ومنها (1) غياب استراتيجيات واضحة مع تمويل محدد لتطوير الكادر البشري العامل في حقل التعليم (2) البحث العلمي والابتكار من حيث ضعف رصد الميزانيات الخاصة على مستوى الوزارة والجامعات (3) إمكانية وجود استراتيجيات طويلة المدى في ظل الاحتلال (4) وجود شك في وجود مشاركة مجتمعية عالية على مستوى السياسات التمكينية وآليات التنفيذ للهدف الرابع، وتحديدًا في ظل إقرار قانون التربية والتعليم الجديد بمعزل عن مشاركة فاعلة للمجتمع والمجتمع المدني والقطاعات الفاعلة في هذا الحقل<sup>19</sup>.

سياسات التعليم لدى السلطة عاجزة عن تلبية متطلبات التعليم المنصف والعادل، كنتيجة لعجزها أولاً عن مواجهة التحديات التي يفرضها الاحتلال وتعاملها مع بيئة معقدة، وثانياً الخلل الذي يعتري سياساتها وأولويات التوزيع لتقليل الفجوات المتعلقة بمشاكل الاحتفاظ، والتسرب، والرعاية التي يحظى بها المعوقين، ومدى ملائمة المدارس، ومؤشرات محددة كالحديث عن عدد المعلم لكل طالب، وهنا تبرز أوجه الاستبعاد والتمييز، وانعدام التكافؤ والمساواة.

<sup>17</sup>المصدر السابق.

<sup>18</sup> المصدر السابق.

<sup>19</sup> معتصم زايد. ورشة عمل: فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة. 2018/5/3، رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.



هناك فجوة الانخفاض في جودة التعليم وزيادة معدلات التسرب، وانعدام العدالة لاحقاً في سوق العمل. هذا إلى جانب غياب سياسات حكومية واضحة لدعم صمود أهالي القدس، والفلسطينيين الموجودين في مضارب البدو، وأخيراً اللاجئين.

## المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي:

تشكل أزمة المياه قضية مستفحلة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتحديدًا نتاج سيطرة الاحتلال على معظم مصادر المياه الجوفية، وعلى الرغم من ربط 96% من التجمعات السكانية بشبكات المياه العامة، إلا أن عدم الانتظام في إمدادات المياه والوصول المتقطع لها. وهو ما جعل الكثير من السكان يعيشون بأقل مما حددته منظمة الصحة العالمية كحد أدنى لاستهلاك المياه والبالغه 120 لتراً في اليوم للشخص الواحد، حيث يستهلك الفلسطيني العادي المتصل بشبكة المياه حوالي 70 لتراً في اليوم، ويمكن أن ينخفض الاستهلاك في بعض مناطق الضفة الغربية إلى 38 لتراً في اليوم كما هو الحال في محافظة جنين، بل وأقل من ذلك عند 20 لتراً في اليوم بالنسبة للتجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة (ج)، كما يشكّل الماء أيضاً عنصراً مركزياً في أزمة قطاع غزة. فمنذ العدوان الإسرائيلي في العام 2014، هناك 1.2 مليون نسمة في غزة (حوالي 3/2 من السكان) يعانون من نقص في المياه، ولا توجد كهرباء كافية لمعالجة مياه الصرف الصحي أو ضخها. ويتعرض خزان المياه الجوفية الساحلي، الذي يمد غزة بغالبية مياهها، للضخ الزائد بمعدل ثلاثة أضعاف قدرته، مما أسفر عن تلوثه بمياه البحر ومياه الصرف الصحي غير المعالجة. وفي الوقت الحالي فإن 97% من المياه المسحوبة من الخزان غير صالح للشرب، ولا يتمتع إلا 10% من سكان غزة بإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة<sup>20</sup>.

جزء من الإشكالية منطلق التعامل مع قضية المياه النظيفة ووفرتهما والحق بالوصول إليها ومعالجتها كقضية ترشيد وإيجاد مصادر مائية بديلة فلسطينياً -وهي مناسبة لاستدامة المصادر المائية - ولكنها لا تعالج مسألة غياب السيطرة الفلسطينية على الموارد والمصادر المائية<sup>21</sup>، كما أن نزعة عدد من المانحين الدوليين لترشيد استهلاك الفلسطينيين في ظل أن الفرد يستهلك أقل من الحصص الموصى بها دولياً مثير للسخرية حقاً، كما تم فرض أسعار أعلى للمياه غير المتوفرة مما يزيد من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية سوءاً.

من تمثيلات إشكاليات السيطرة على موارد المياه التحولات في نمط الزراعة الفلسطينية، حيث زادت نسبة الزراعة البعلية التي تعتمد على مياه الأمطار على حساب الزراعة المروية مما يهدد الأمن الغذائي للفلسطينيين، كما

<sup>20</sup> الاستعراض الوطني الطوعي الفلسطيني حول تنفيذ خطة عام 2030. مسودة أولى.

<sup>21</sup> طه منال - خبيرة بيئية. مقابلة خاصة بالتقرير. 2018/5/17.

شهدت التحولات في نمط الزراعة التحول إلى زراعة أشجار النخيل وزيادة مزارع النخيل على حساب مزارع أساسية مهمة. يساند هذا إن اتفاقية باريس الاقتصادية قد أعطت للجنة المشتركة (لجنة من مسؤولين الاحتلال إضافة إلى مسؤولين فلسطينيين) سلطة الموافقة على أي مشروع مياه في المناطق الفلسطينية المحتلة، مما أدى بالنهاية إلى عدم إعطاء موافقات لأنها يجب أن تحظى بموافقة إدارة الاحتلال النهائية.

تشهد المناطق الفلسطينية أزمة مياه مركبة، حيث يحصل الفلسطيني على أقل من الحصة الموصى بها دولياً، في حين أن معظم الفلسطينيين في قطاع غزة يستهلكون مياه ملوثة، في حين يسيطر الاحتلال على معظم مصادر المياه النظيفة والآبار الجوفية ويمنع أي مشروع للوصول إلى مصادر المياه، كما يمنع حفر آبار المياه. فيما تركز المشاريع الدولية على ترشيد استخدام المياه، وتحسين شبكات المياه بدل معالجة الحق في الحصول على مياه نظيفة.

## المدن والمجتمعات المستدامة: هل الاستدامة ممكنة تحت الاحتلال؟

يعالج الهدف الحادي عشر مسألة المدن والمجتمعات المستدامة، بحيث تكون شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة وقد فشلت أهداف التنمية المستدامة في ذكر التحرر الوطني والاستقلال بما يناسب سياق مجتمع يخضع لاحتلال عسكري استيطاني، ولكن هنا مجال من أجل ربط الهدف بالواقع الفلسطيني.

تقسم التجمعات الفلسطينية إلى حضر، ريف ومخيمات، كما تقسم الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقسم الضفة الغربية بفعل الطرق والحواجز وجدار الفصل العنصري إلى تجمعات منفصلة وكانتونات يتم التحكم بمدخلها ومخارجها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وشركات الأمن التابعة له، كما تم فصل القدس بالكامل عن الضفة الغربية وجرى إضعاف التواصل بكافة أشكاله بين الفلسطينيين المقيمين في القدس وبين سائر الفلسطينيين.

يخضع قطاع غزة إلى حصار خانق بري وبحري وجوي منذ سنوات طويلة، كما أقام الاحتلال الإسرائيلي منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن 1,500 م على طول الحدود الشرقية للقطاع وهذا يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على حوالي 24% من مساحة القطاع البالغة 365 كم<sup>2</sup> الذي يعتبر من أكثر المناطق ازدحاماً وكثافة في السكان في العالم بحوالي 5,203 فرد/كم<sup>2</sup>.<sup>22</sup> كما أن الحكومة المصرية تقوم بإغلاق معبر رفح، وهو المنفذ الوحيد بين القطاع ومصر معظم أيام السنة بما يمنع المرضى والطلاب والتجار من الحركة باتجاه أي مكان خارجي. قطاع غزة المحاصري يعاني من أعلى كثافة سكانية في العالم بواقع 5,203 فرد/كم<sup>2</sup> في قطاع غزة، علماً بأن

<sup>22</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيان صحفي "السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى السبعون لنكبة فلسطين".

66% من سكان قطاع غزة هم من اللاجئين، بحيث تسبب تدفق اللاجئين إلى تحويل قطاع غزة لأكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان<sup>23</sup>.

مخيمات اللجوء الفلسطينية هي أماكن بنيت بشكل مؤقت من أجل استيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من منازلهم وقراهم ومدنهم من قبل الاحتلال "الإسرائيلي" ولكنها تحولت بعد سبع عقود إلى أماكن سكن دائمة، وهذه المخيمات تعاني من مشاكل الاكتظاظ، غياب البنية التحتية، غياب شبكات الصرف الصحي، تهالك شبكات المياه والكهرباء، التصاق المباني السكنية بما لا يتيح دخول الشمس والهواء للداخل.

وتشير الإحصائيات وسجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين إلى أن عدد اللاجئين المسجلين كما هو في الأول من كانون الأول للعام 2017، حوالي 5.87 مليون لاجئ فلسطيني، يعيش حوالي 28.4% منهم في 58 مخيماً رسمياً تابعاً لوكالة الغوث الدولية، منهم 19 مخيماً في الضفة الغربية، و8 مخيمات في قطاع غزة<sup>24</sup>.

تخضع القدس إلى الاحتلال وإلى الفصل والعزل عن بقية المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، ويحيط بالقدس عدد كبير من الحواجز العسكرية التي تسهل مرور المستوطنين إليها، وتمنع الفلسطينيين من ذلك. كما قام الاحتلال خلال العام 2017 بهدم وتدمير 433 مبنى، 46% منها في مدينة القدس، مما أدى إلى تشريد 128 أسرة تتألف من حوالي 700 فرد نصفهم من الأطفال، كما أصدر الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2017 أوامر بهدم 1,030 مبنى في الضفة الغربية والقدس، في الوقت الذي تزداد فيه حاجة الأسر الفلسطينية للوحدات السكنية، حيث أفادت معطيات مسح ظروف السكن 2015، أن حوالي 61% من الأسر الفلسطينية تحتاج إلى بناء وحدات سكنية جديدة خلال العقد القادم (وحدة سكنية واحدة أو أكثر). وأدى هدم المباني إلى خسائر اقتصادية كبيرة حيث تبلغ قيمة المتر المربع حوالي 300 دولار أمريكي، أي أن خسائر الفلسطينيين في القدس بلغت حوالي 51 مليون دولار أمريكي خلال الأعوام 2000-2017.

إضافة إلى عزل القدس، هدم المنشآت والمسكن والمباني فإن الاحتلال الإسرائيلي يقوم بالمصادقة على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستعمرات الإسرائيلية المقامة على أراضي القدس، حيث باشر الاحتلال الإسرائيلي في العام 2017 ببناء 1,600 وحدة سكنية في مستعمرتي جيلو وهارحوماه ضمن مخطط لفصل مدينة القدس عن مدينة بيت لحم، بالإضافة إلى تسريع العمل على إعداد مخططات لبناء مستعمرة جديدة على أراضي مطار قلنديا لعزل القدس عن محيطها العربي من الجهة الشمالية الغربية، كما قامت بضم 250 دونماً لتتبع بلدية القدس والتي تقع ضمن ما يسمى بالمنطقة الحرام منذ العام 1967 من أجل إقامة مشاريع استعمارية جديدة، كما تم نشر خطة لبناء 6 فنادق تتضمن 1,300 غرفة فندقية على أراضي جبل المكبر. وشهد العام 2017 زيادة كبيرة في وتيرة بناء وتوسيع المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية حيث صادق الاحتلال الإسرائيلي على بناء حوالي

<sup>23</sup>المصدر السابق.

<sup>24</sup>الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، تستعرض أوضاع الشعب الفلسطيني من خلال الأرقام والحقائق الإحصائية عشية الذكرى السبعون لنكبة فلسطين

16,800 وحدة سكنية جديدة، حوالي ثلثها في مدينة القدس المحتلة، الى ذلك صادق الاحتلال الاسرائيلي في العام 2017 على إقامة 4 مستعمرات جديدة واحدة جنوب محافظة نابلس و3 مستعمرات في الأغوار في محاولة لمضاعفة عدد المستعمرين في الأغوار ثلاث مرات، في الوقت الذي لا يسمح فيه الاحتلال للفلسطينيين من البناء، يضع كافة العراقيل الأمر الذي يشدد الخناق والتضييق على التوسع العمراني للفلسطينيين خاصة في القدس والمناطق المسماة (ج) في الضفة الغربية والتي ما زالت تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الكاملة<sup>25</sup>.

سياسة الضم وعزل التجمعات الفلسطينية تستمد أيضاً قوتها من الأوامر العسكرية التي تعمل على العسف بالسكان الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم، حيث صادق الاحتلال الاسرائيلي خلال العام 2017 على مصادرة نحو 2,100 دونم من أراضي الفلسطينيين، بالإضافة الى الاستيلاء على مئات الدونمات الخاصة بالفلسطينيين من خلال توسيع الحواجز الإسرائيلية وإقامة نقاط مراقبة عسكرية لحماية المستعمرين، كما تم تجديد أوامر بالاستيلاء على 852 دونم من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتعتبر الاجراءات الاسرائيلية أحد أهم أسباب تناقص الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، حيث تشكل المناطق المسماة (ج) حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية والتي ما زالت تقع تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أدى الى حرمان الكثير من المزارعين من الوصول الى أراضيهم وزراعتها أو العناية بالمساحات المزروعة فيها مما أدى الى هلاك معظم الزراعات في هذه المناطق، أو تجريفها واقتلاع الأشجار منها حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بتجريف واقتلاع حوالي 10 آلاف شجرة خلال العام 2017، وتم تحويل آلاف الدونمات للمستعمرين لزراعتها حيث بلغت المساحة المزروعة في المستعمرات الإسرائيلية أكثر من 70 ألف دونم في العام 2017 غالبيتها من الزراعات المروية<sup>26</sup>.

السلطة الفلسطينية بدورها لا تملك أي برنامج موجه للإسكان، وتحديدًا إسكان الفئات الفقيرة والمتوسطة، الشباب المقبلين على الزواج، بل أن الأمر متروك بالكامل لمقاولي لبناء الإسكانات وفق أسعار السوق المرتفعة، حيث يصل مثلاً سعر متر الشقة في رام الله والبيرة ما بين 1000-1500\$. وهو خارج إمكانيات معظم الفئات المذكورة في ظل البطالة والفقر وانخفاض مستوى الدخل لهم. كما أن السلطة الفلسطينية لا تلعب دوراً رقابياً في تنظيم أسعار الإسكان، أو في تنظيم قطاع الإسكان بشكل حقيقي يلبي الطلب المتزايد، وتحديدًا في ظل اكتظاظ مراكز المدن الفلسطينية بسبب الجدار وصعوبة المناطق في المناطق المسماة ج.

مسؤولية المخيمات الفلسطينية تحت إدارة وكالة الغوث الدولية، ولا تقوم السلطة الفلسطينية بتطوير البنية التحتية للمخيمات أو تطوير شبكات المياه والكهرباء رغم رداءتها رغم حصولها على ضرائب مباشرة وغير مباشرة من اللاجئين الفلسطينيين<sup>27</sup>، كما أن المخيمات تعاني من الاكتظاظ وخطورة المباني بسبب غياب معايير ملائمة للبناء.

<sup>25</sup> المصدر السابق.

<sup>26</sup> المصدر السابق.

<sup>27</sup> مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. الرابط الالكتروني: <http://www.almarsad.ps/archives/849>

تعاني المدن والتجمعات الفلسطينية من سياسات الاحتلال التي تعمل على التدمير، المصادرة، الفصل والعزل، كما تعاني القدس من هدم المباني والتهويد المستمر، وسرقة التراث الفلسطيني هناك، وتخضع مناطق واسعة من الضفة الغربية للسيطرة العسكرية المباشرة. حالة قطاع غزة أحواله إلى منطقة غير صالحة للسكن وفق التقارير الدولية<sup>28</sup> وحصاره المستمر منذ عقود.

تبدو السلطة الفلسطينية ضعيفة التأثير في هذا السياق، كما تتخلى عن دورها في تطوير المدن والمخيمات الفلسطينية التي تخضع لسيطرتها من حيث توفير السكن المناسب والملائم. كما أن الخطط التنموية المتعاقبة لم تولى قطاع الزراعة أي أهمية، وتمثل هذا في حصول وزارة الزراعة على أقل من 1% من مجمل الموازنة العامة.

## نحو المستقبل:

يقبع مستقبل الفلسطينيين في التحرر من الاحتلال "الإسرائيلي" وفي السيادة على أراضيهم، والتحكم في مقدراتهم وثرواتهم الطبيعية، ورغم عدم قدرة أجندة التنمية المستدامة 2030 على التعامل مع قضايا تقرير المصير والتحرر الوطني والاستقلال فإن الهدف السادس عشر والتمثل في السلام والعدالة، والهدف الحادي عشر المتمثل في مدن ومجتمعات محلية مستدامة يؤسسان لدور دولي في مساعدة الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم الوطنية والتخلص من الاحتلال الاستعماري، وبما ينبي أملاً ومستقبلاً للأجيال القادمة من الفلسطينيين في تحقيق التنمية والرخاء والعيش بكرامة وبحرية.

تأتي مسألة زيادة الاستثمار في التعليم كأهمية قصوى، فعلى سبيل المثال زيادة مخصصات التعليم من 20% إلى 25%، بمعنى زيادة المخصصات بنسبة 5% في موازنة العام 2018 وتحديداً للجوانب التطويرية للتعليم، حيث تبلغ ميزانية وزارة التربية والتعليم العالي حوالي 855 مليون دولار أمريكي فإن تكلفة الزيادة ستصل إلى 43 مليون دولار. إن الاستثمار في التعليم وبما يلي احتياجات المجتمع سيساهم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، والحد من مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات الفلسطينية<sup>29</sup>، كما أن التعليم النوعي يستطيع أن يوفر فرصاً أفضل، وموارد بشرية مستعدة للإبداع والابتكار.

حل مشكلة البطالة المزمنة بحاجة إلى جملة من الحلول وعلى رأسها رفع الحصار على قطاع غزة، وفتح كافة المعابر بحيث تصبح متابعة لحركة المواطنين والتجارة وتوفير المواد الأساسية، ومن الحلول المتابعة لتخفيف الفقر والضغط

<sup>28</sup> وكالة معا الإخبارية. تقرير: قطاع غزة غير صالح للسكن في 2020. الرابط الإلكتروني:

<http://www.maannews.net/Content.aspx?ID=795994>

<sup>29</sup> إياد الرياحي. ورشة عمل: فلسطين تحت الاحتلال: هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة. 2018/5/3، رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

على برنامج المساعدات النقدية تطوير برامج عمل الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية بحيث لا يبقى معتمداً على المساعدات والمنح والقروض الخارجية التي تتراجع عاماً بعد عام بل تخصيص مبلغ مناسب من الموازنة العامة من أجل دعم الصندوق وبلورة واضحة لتدخلاته في مجال توليد فرص العمل والتشغيل، ويمكن أن يتم هذا من خلال تخصيص نسبة 2% من إجمالي الموازنة العامة التي تبلغ حوالي 14 مليار شيقل بإجمالي 280 مليون شيقل تخصصها الحكومة سنوياً لبند التشغيل وخلق فرص عمل<sup>30</sup>.

النظام الضريبي الفلسطيني يخضع بالكامل تقريباً لنظام الضرائب الاستعماري الموروث والحالي، تقدر حجم خسائر الفلسطينيين بحوالي 370 مليون دولار سنوياً من التسريبات المالية عبر آلية المقاصة، كما تقدر وزارة المالية حجم التهرب والتحايل الضريبي بقيمة 500-600 مليون دولار، الرقم التقريبي لحجم الخسائر والتهرب يصل إلى حوالي مليار دولار سنوياً، وهو يوازي ما نسبته 25% من قيمة الموازنة العامة لعام 2018، وهو أعلى من قيمة الدعم الخارجي للموازنة والذي يصل إلى 500-600 مليون دولار، وهذا يعني أن باستطاعة الفلسطينيين ليس فقط الاستغناء عن الدعم الخارجي، بل أيضاً إيجاد فائض للإنفاق على قطاعات الصحة، التعليم، التشغيل، وعلى تنمية القطاعات الإنتاجية في حال تم إعادة إنتاج سياسات التنمية الوطنية بشكل سليم وملائم.

<sup>30</sup> إياد الرياحي، مصدر سابق.